



Issam Fares Institute for Public  
Policy and International Affairs  
معهد عصام فارس للسياسات  
العامة والشؤون الدولية



## الطريق نحو الحدّ من اللّامُساواة في لبنان:

### حقائق وتوصيات

نظّم معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت بالشراكة مع منظمة أوكسفام في لبنان، [حلقة نقاش افتراضية](#) تحت عنوان "الطريق نحو الحدّ من اللّامُساواة في لبنان: حقائق وتوصيات" يوم الإثنين ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠. بناءً عليه، تمّ إصدار [موجز سياساتي ورسم بياني](#) يستند إلى حلقة النقاش وإلى الطاولة المُستديرة المُعلّقة التي انعقدت سابقاً لنقاش السياسات المتعلّقة باللّامُساواة في لبنان.

أدارت الحلقة النقاشيّة دانا عابد، مُستشارة في الأبحاث والسياسات العامّة في منظمة أوكسفام. وقد شارك خلال النقاش كلّ من ليا بو خاطر، باحثة في مجال التنمية الاقتصاديّة في مؤسّسة البحوث والاستشارات ومُحاضرة في الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة، ونبيل عبدو، مُستشار أوّل في السياسات العامّة في منظمة أوكسفام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفرديناند أبو حيدر، رئيسة مصلحة الشؤون الأسريّة بالتكليف في وزارة الشؤون الاجتماعيّة.

افتتحت دانا عابد حلقة النقاش بعرض بعض الأرقام والاستنتاجات التي توصلت إليها منظمة أوكسفام مع المنظمة الدوليّة لتمويل التنمية ضمن [مؤشّر الالتزام بالحدّ من اللّامُساواة لعام ٢٠٢٠](#) الذي ينظر إلى أكثر من ١٥٠ دولة حول العالم ويصنّفها وفقاً للنقّدم الذي أحرزته في الحدّ من اللّامُساواة، وذلك على ثلاث مستويات: الإنفاق على الخدمات العامّة (الرعاية الصحيّة العامّة والتعليم والحماية الاجتماعيّة) والضرائب وحقوق العمّال. احتلّ لبنان المرتبة الـ ١١٥ من أصل ١٥٨ لهذا العام وفقاً لنتيجة [مؤشّر الالتزام بالحدّ من اللّامُساواة](#) لهذا العام، كما ويأتي في المرتبة الـ ٩٥ في حقوق العمّال، والمرتبة الـ ١٠٥ في الإنفاق على الخدمات العامّة، والمرتبة الـ ١١٧ في مجال الضرائب التصاعديّة.

من جهته، أكد نبيل عبدو أن النظام الضريبي في لبنان مصمّم لمصلحة أصحاب الامتيازات وهو الذي أوصل البلاد إلى الحالة الاقتصادية المنهارة والمهترئة التي هي عليها اليوم، لأن الضريبة التصاعدية المفروضة على الشركات الكبيرة ألغيت بعد الحرب الأهلية واستُبدلت بالضريبة الموحّدة، وتُسجّل هذه الضريبة ضمن أدنى معدّلات الضرائب في العالم. ولفترة طويلة تمّ إعفاء الدخل المتأتي عن فوائد الودائع المصرفية وسندات الخزينة واليوروبوند من أي ضريبة. وشدّد عبدو على كون هذه الإجراءات ساهمت بتربيع الاقتصاد وسمحت للمصارف بتكديس الأرباح التي لم تحصلّ الخزينة العامّة أي عائدات ضريبية عليها. وأضاف: "يجب استعادة التصاعدية في النظام الضريبي اللبناني وفرض ضريبة على الثروات المكّدة وفرض ضرائب على الأنشطة الرعيّة من أجل عدم الاعتماد على هذه الأنشطة في المستقبل."

وأصرّ على سقوط رهان هذا النموذج الاقتصادي اليوم، خصوصًا في ظلّ تقلّص الناتج المحلي بنسبة ٢٥٪، ووصول نسبة الإيرادات العامّة إلى ١٢٪ من الناتج المحلي بعد أن كانت النسبة تُقارب ال ٢١٪ خلال السنة الماضية.

وختم قائلاً: "كلمة "الإصلاحات" تبدو وكأنّها كلمة إيجابية ظاهريًا، إلّا أنّه علينا أن نتنبّه لتأثيرها الباطني وألّا نقبل بكلّ ما يُسمّى إصلاح إلّا إذا كان واضح المعالم."

**طرح ليا بو خاطر**، في دورها، أهميّة تحويل النقاش عن اللامساواة إلى نقاش سياسي لأنّ رفاهية عرض الأرقام المتعلقة بمؤشرات الفقر وغيرها لم تعدّ متاحة لدى اللبنانيين، وتساءلت عن مدى الاستفادة من استهداف الفقر ومعالجته في ظلّ مجتمع تطغى عليه اللامساواة، ممّا يُبرهن أهميّة القيام بمجتمع عادل أوّلاً، تليه مشاريع للحدّ من الفقر. تطرّقت بو خاطر إلى عدّة مستويات من النظام الطائفي الليبرالي اللبناني، وربطت دور هذا النظام بتعزيز هشاشة الأوضاع العماليّة. فقد تحدّثت أوّلاً عن الضعف الذي يتجلّى في قانون العمل المُجحف الذي يكرّس وصاية وزارة العمل وصاحب العمل على العمّال وبالتالي يكرّس اللامساواة، فضلًا عن نظام الكفالة، وعن عجز وزارة العمل عن الكشف وعن حماية العمّال في القطاع غير النظامي.

أضافت بو خاطر ان ضعف الحماية القضائيّة وعدم ثقة العمّال بالقضاء، خصوصًا وأن مجلس شورى الدولة أبطل يوم الإثنين قانون العمل الموحد للعمّال الأجانب، بالإضافة إلى ضعف التمثيل النقابي لأنّ الاتحاد العمّالي العامّ يُدافع اليوم عن الطبقة الحاكمة وليس عن العمّال مثلما يجب، ممّا جعل هيكلية هذا النظام هيكلية ضعيفة ومفخّخة.

وقالت بو خاطر: "يعتبر هذا النظام العمّال قوى خطيرة تهدّده وأن حماية حقوقهم تطيح بالمنظومة القائمة".

وذُكرت أيضًا بغياب الحماية الاجتماعية والصحية للعمال وغياب نظام تقاعد. وترى بو خاطر أن الخطوات الأولى للتوجه نحو مجتمع عادل تكمن في المطالبة بتعديل قانون العمل المجحف وترسيخ التمثيل العمالي والحصول على الضمان الاجتماعي وإلغاء نظام العبودية المتمثل بالكفالة.

أما فرديناند أبو حيدر، فذكرت أن الدستور اللبناني يعترف بالمساواة بين المواطنين، وأصررت على أن ازدياد التحديات لا يلغي ضرورة درس الوضع بشكل موضوعي والاعتراف بالإنجازات، لو مهما كانت صغيرة. وقالت أن وزارة الشؤون الاجتماعية تسعى إلى إرساء آلية مستدامة لتمكين المجتمعات المحلية وأن الحكومة اللبنانية أطلقت عام ٢٠١١ مع البنك الدولي برنامج يستهدف الأسر الأكثر فقرًا. وأضافت أن الإنفاق العام على الشأن الاجتماعي هو دائمًا الأدنى، ووزارة الشؤون الاجتماعية تعمل ضمن إمكانيات محدودة جدًا ومع ذلك تتلقى تقديرات، مؤكدة على كون تمكين الأسر هو عملية مستمرة ومتواصلة، لأن التغيير يحصل تدريجيًا بحسب أبو حيدر.